

الفلسفة السياسية لتوomas هوبر

قراءة معاصرة لأهم أفكاره السياسية

م. احسان عبدالهادي سلمان

مدرس العلوم السياسية

كلية القانون والسياسة - جامعة السليمانية

الملخص

شهدت أوروبا في العقود الأولى من القرن السابع عشر، عملية تدريجية لتحرير الفلسفة السياسية من الارتباط باللاهوت، وأضفاء الطابع العلماني على الاهتمامات الفكرية. وظهرت فكرة العصر الطبيعي من جديد، كفكرة افتراضية هدفها تأكيد حرية ومساواة الأفراد وارجاع السلطة إلى أصل شعبي، واتخذت هذه الفكرة اتجاهين، اتجاه متفائل، والذي ينطلق من أن العصر الطبيعي امتاز ببساطة والفضيلة، والانسان كان يعيش في سعادة، وإن قيام الدولة قضى على هذه السعادة. بينما الاتجاه المتشائم، يعتبر أن حياة الغاب هي التي سادت المجتمع الطبيعي وإن تكوين الدولة قضى على هذه المساوى بایجاد القوانين المنظمة لحياة الأفراد. ثم جاءت فكرة العقد، والتي هي امتداد لفكرة العصر الطبيعي، لتفسير ظاهرة الدولة والسلطة فيها. جاء هوبر بنظريته في العقد الاجتماعي، ليضيف إسهاماً جديداً في الفكر السياسي. وفي كتابه (الليفياثان) جسد أفكاره السياسية في الدولة التي تحمي الضعفاء من اعتداء الأقوياء والمنظمات الوسيطة. وجاءت فرضية البحث بأن هوبر حامل لواء الفردية والاطلاقية، لكنه دافع عن نظام الحكم المطلق مستنداً إلى نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي وليس على نظرية الحق الالهي. كما جاءت هذه الدراسة لتوضح البناء الفلسفى والفكري لهوبز، فى تفسير نظرية العقد وكيفية اقامة الحكم المطلق على اساس منفعة الافراد مبيناً التسلسل المنطقي لنظريته التي تعتمد على السببية والمنهج التحليلي والاستنتاجات النهائية التي توصل إليها.

المقدمة

شهدت اوروبا في العقود الاولى من القرن السابع عشر، عملية تدريجية لتحرير الفلسفة السياسية من الارتباط باللاهوت، واصفاء الطابع العلماني على الاهتمامات الفكرية. وظهرت فكرة العصر الطبيعي من جديد، كفكرة افتراضية هدفها تأكيد حرية ومساواة الافراد وارجاع السلطة الى اصل شعبي، واتخذت هذه الفكرة اتجاهين، اتجاه متقائل، والذي ينطلق من ان العصر الطبيعي امتاز بالبساطة والفضيلة، والانسان كان يعيش في سعادة، وان قيام الدولة قضى على هذه السعادة. بينما الاتجاه المتشائم، يعتبر ان حياة الغاب هي التي سادت المجتمع الطبيعي وان تكون الدولة قضى على هذه المساوىء بایجاد القوانين المنظمة لحياة الافراد. ثم جاءت فكرة العقد، والتي هي امتداد لفكرة العصر الطبيعي، لتفسير ظاهرة الدولة والسلطة فيها. جاء هوبرز بنظريته في العقد الاجتماعي، ليضيف إسهاماً جديداً في الفكر السياسي. وفي كتابه (الليفياثان) جسد افكاره السياسية في الدولة التي تحمي الضعفاء من اعتداء الاقوياء والمنظمات الوسيطة. وجاءت فرضية البحث بان هوبرز حامل لواء الفردية والاطلاقية، لكنه دافع عن نظام الحكم المطلق مستنداً الى نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي وليس على نظرية الحق الالهي. كما جاءت هذه الدراسة لتوضح البناء الفلسفى والفكري لهوبز، فى تفسير نظرية العقد وكيفية اقامة الحكم المطلق على اساس منفعة الافراد مبيناً التسلسل المنطقي لنظرية التي تعتمد على السببية والمنهج التحليلي والاستنتاجات النهائية التي توصل اليها.

واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي من اجل رصد الواقع الذي عاش فيه هذا الفيلسوف، والذي اثر على اتجاهاته الفكرية، ثم اعتمدنا المنهج الوصفي لبيان وتوضيح الظواهر السياسية التي عالجها هوبرز في نظريته، وبعد ذلك انتقلنا الى منهج التحليلي للوقوف على اهم الافكار والاستنتاجات التي جاءت بها نظريته.

احتوت الدراسة على مقدمة ومبثرين، مهدنا لها بتوطئة قصيرة تضمنت إستعراضاً موجزاً لظروف بلده ومجتمعه، وسيرة حياته وتطوره الفكري، وكرسنا المبحث الأول لبيان منهجه والاساس الفلسفى لنظريته، اما المبحث الثاني فتناولنا

فيه فلسفته وتحليل الحكم، وأدرجنا في خاتمة البحث أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج.

توطئة

ظروف مجتمعه وسيرة حياته

كان للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف السياسية التي أحاطت بحياة هوبر منذ ولادته حتى وفاته، الأثر الكبير في تحديد طبيعته واتجاهاته الفكرية. فالقرن السابع عشر تميز بالحروب والثورات الداخلية، وصراعات اقتصادية، فضلاً عن التناحر المذهبي. فقد شهدت إنكلترا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، مرحلة من توتر العلاقات مع إسبانيا وفرنسا، أثرت سلباً على واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها، وذلك بسبب الانقسام الديني بين البروتستانت والكاثوليك. كما كانت العلاقة متوترة بين إنكلترا واسكتلندا بسبب محاولة الأولى ضم الثانية إليها بالقوة. هذا الأمر جعل من إنكلترا (حامية البروتستانت) ان تقف بمواجهة فرنسا وإسبانيا (حماة الكاثوليك)، مما أدى إلى توتر العلاقات الخارجية الإنكليزية في القارة الأوروبية.^١ وعلى أساس ذلك ظهر التحالف الفرنسي- الإسباني ووجه جهوده للقضاء على البروتستانتية في إنكلترا. وتوجه الأسطول الإسباني الكبير (الإرمادا) نحو إنكلترا لاخضاعها، لكن بسبب تضافر جهود الإنكليز ومهارة بحارتهم وهبوب عاصفة بحرية قوية تحطم الأسطول الإسباني.^٢ وبعد ذلك انشغلت إنكلترا في صراعات داخلية (دينية ومذهبية) بين جماعات متطرفة من البروتستانت الكالفينيين (البيوريتان) وبين المعتدلين (الإنكليكان). فقد طلب البيوريتان بالحقوق البرلمانية في مواجهة الملكية، واقحموا الدين في الأمور السياسية، مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية.^٣

^١ محمد محمد صالح، تاريخ أوروبا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٦٤.

^٢ عبدالحليم عبدالرحمن، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، (بلا)، ١٩٨٦، ص ٩٢.

^٣ روبرت بالمر، معلم التاريخ الحديث، ج ١، ترجمة محمود حسين الامين، مؤسسة فرانكلين، بغداد-نيويورك، ١٩٦٤، ص ٢٥٣.

اما على الصعيد الاوربي، فقد كانت تحت تأثير الحرب الدينية، ففي فرنسا كانت الحرب بين البروتستان والكاثوليك ، وهولندا (الكافنية) دخلت في حرب مع اسبانيا (الكاثوليكية)، فضلا عن اندلاع حرب الثلاثين عاما الدينية (١٦١٨-١٦٤٨) لنشمل معظم بلدان اوروبا.

من خلال ذلك يمكننا القول ان ما شهدته اوربا بشكل عام من حروب دينية وتطاحن مذهبى وانكلترا بشكل خاص من جراء تداخل الخارطة الاجتماعية والاقتصادية والدينية مع الخارطة السياسية، كان له الأثر الكبير في حياة وتفكير المجتمع آنذاك. هذه الاحداث القت بظلالها على فلاسفة ذلك العصر ، والفيلسوف كغيره من رجال الفكر، نسيج وحده، كي انه يعتمد على طريقة الخاصة للتجاوب مع ظروف بيئته الاجتماعية والطبيعية. وإذا صدق هذا على رجال الفكر بعامة، فإنه من باب اولى ان يصدق على الفلسفه ومن بينهم توماس هوبز.

ولد هوبيز في ١٥٨٨/٤/٥ في (ويست بورت) المجاورة لمدينة (المالمسوري) في مقاطعة (ولتشاير) الانكليزية. وقد صادف قبل ولادته توجه (الارمada) نحو انكلترا ، وفي هذا الجو الحربي المتوتر سيطر الخوف على والدته التي كانت حاملاً به فوضعته قبل آوانه (كان وليداً لسبعة اشهر) مما دفعه فيما بعد ان يردد عبارته الشهيرة "أنا والخوف توأمان" . في صغره تلقى دروساً في الاغريقية واللاتينية واصبحت له معرفة وافية بالكلاسيكيات (الادب والتاريخ) ثم اكمل دراسته في جامعة اوكسفورد عام ١٦٠٨ . بعدها اصبح معلماً خاصاً لولي العهد كافندش (ايسل نيو كاسل) وأثمرت علاقته مع هذه الاسرة الاميرية حتى آخر عمره، وبصحبة هذه الاسرة سافر الى اوروبا ليتعرف على علماء ومفكري عصره امثال (كيلار) و (غاليليو) و (بيكون) وان يطلع على اهم انجازات ذلك العصر.^٨

^٤ جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦، ص. ٩.

^٥ نبيل عبدالحميد عبدالجبار، توماس هوبز و مذهبة في الاخلاق والسياسة، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٣ .

^٦ موسى ابراهيم، معلم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٧ .

^٧ عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج ٢، مؤسسة ذو القربي، ايران، ٢٠٠٦، ص ٥٥٤.

^٨ عبد المنعم الحفني، موسوعة الفلسفة والفلسفه، ج ٢، مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٨١.

وفي احدى رحلاته الى فرنسا وسويسرا عام ١٦٢٩ ، والتي مثلت له انعطافه مهمة في تطوره الفكري، اذ تحول اهتمامه من دراسة الكلاسيكيات الى الفلسفة، بعد اطلاعه على كتاب (الاصول) الذي ألفه (اوقيليس) وقد همهه الطريقة الاستنتاجية التي عرض فيها اوقيليس افكاره، واراد تطبيقها على شتى مجالات المعرفة. وفي عام ١٦٣٧ ، اختمرت في ذهنه فكرة صياغة نظام فلسفى متكامل يعالج فيه (الجسم المادي) و (الجسم الانسانى) و (الجسم المركب) او المصطنع (الدولة). ونشر كتابه (مبادئ القانون الطبيعي والسياسي) عام ١٦٤٠ ، تبعها عام ١٦٥٠ بكتابين، الأول بعنوان (الطبيعة الانسانية) او (المبادئ الاساسية للسياسة) والثاني بعنوان (الهيئة السياسية)، ويمثل الكتاب الأخير مخططا لنظريته ومحاولة منسقة لاستخدام الطريقة الهندسية وعلم النفس الميكانيكي في عرض الحقائق الكامنة وراء الخلافات الناشئة آنذاك.^٩ وبعد ذلك استمر بمتابعة مخططه الفلسفى وبلورة آرائه السياسية كي ينجز رأته الكبرى ، التنين او الوحش(Leviathan). ويعد هذا الكتاب أهم واعظم ما كتبه، من حيث انه يمثل ذروة افكاره ومعتقداته، كما ان هذا الكتاب يتصل بالمرحلة التاريخية التي ظهر اثنائها، وساهم بشكل فعال في حل المشكلات التي كانت قائمة آنذاك، وما يتعلق بطبيعة الحكم^{١٠}. وفي آخر حياته عاد لدراسة الكلاسيكيات، فترجم عام ١٦٧٣ (الاوديسا) ثم نشر عام ١٦٧٦ ترجمته (للألياذة)، وقضى عامه الأخير يشعر بأنه في حاجة للمزيد من العلم والمعرفة ، وقد ود احد الناشرين بتزويده بشيء للنشر ، لكنه توفي في ٤/١٢/١٦٧٩ عن عمر واحد وتسعين عام.^{١١}

^٩ بيير فرانسوا مورو، هوبر (فلسفة، علم، دين) ترجمة اسامه الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥ .

^{١٠} عبد الرحمن بدوي، المصدر ، السابق، ص ٥٥٥ .

^{١١} نبيل عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٥٣ .

المبحث الأول

منهجه وأساس الفلسفى لنظريته

قدم هوبرز فلسفته السياسية بصورة موضوعية بقصد وضع الفلسفة الأخلاقية والسياسية على أساس علمي. والمساهمة في تأسيس سلام مدنى ومودة، وفي إعداد البشرية للايفاء بواجباتها المدنية. وبهذا أراد إن يكون (أوقيديس علم السياسة) أي انه يصل فيها إلى يقين الرياضيات. وطبقاً لهذه الاعتقادات أوصى بان تقرر كتبه في الجامعات لأنها معتمدة وموثقة، لذا يمكن القول بأنه الفيلسوف السياسي الحقيقي الأول.^{١٢}

المطلب الأول

منهجه

هناك عوامل ومؤثرات معينة أدت في توجيهه اهتمام هوبرز نحو الفلسفة، ومن ثم بلورة اتجاهه الفلسفى، اولها اطلاعه على كتاب (الاصول) لأوقليدس، واعجابه الشديد بالمنهج الذي اتبعه، والطريقة الاستنتاجية التي اتبعها، ودققتها ووضوح الافكار التي عرضها. وثانيها، اطلاعه على الانجازات التي حققها غاليليو في مجال الفلسفة الطبيعية، والتي جاءت مصادفاً للمنهج التحليلي - التركيبى الذي اتبعه هوبرز ومعالجة الاخلاق بطريقة هندسية. وحدد هوبرز مفهومه للمنهج بالاستناد إلى مفهومه للفلسفة، اذ يعرف الفلسفة بانها "المعرفة بالظواهر، أو بالنتائج والآثار الظاهرة، والتي نتوصل إليها عن طريق الاستنتاج الصحيح، مما نعرفه عن أسبابها ومنتشرها، أو هي المعرفة بأسبابها ومنتشرها، استنتاجاً مما نعرفه عن نتائجها وآثارها"^{١٣} ووفقاً لذلك يعرف المنهج بانه: "اقصر طريق للعثور على المعلومات بواسطة عللها المعروفة، أو العثور على العلل بواسطة معلوماتها

^{١٢} ليوشتروس وحوزيف كروبس، تاريخ الفلسفة السياسية، ج ١، ترجمة محمود السيد احمد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥ ص ٥٧٣

^{١٣} نبيل عبدالحميد ، المصدر السابق، ص ٥٧-٥٩ .

المعروفة".^٤ واقر بوجود نوعين من المنهج بناطراً على ملتيي الجمع والطرح: الاول، تركيبي، وبه نستطيع أن ننتقل من المبادئ الأولى (التعريفات) إلى معرفة شيء مركب. والثاني، تحليلي، وبه نصل إلى فهم الشيء بتحليل الفكر إلى الكليات التي تتالف منها، والتي أسبابها واضحة ومتجلدة في مباديء أولى. ولتوضيح مقصد هوبر من هذا المنهج بنوعيه، نقول إن العلم بنية من المعارف المنظمة، نموذجها ونقطة ابتدائها علم الهندسة. اذ في الهندسة نبدأ من البديهيات (في نظر هوبر التعريفات)، وبعد ذلك نستتبع من هذه البديهيات (التعريفات)، أي اننا نجمعها بالمعنى الواسع (للجمع) كما يفهمها هوبر. والهندسة في نظره اشد وأكثر علوم الحركة تجريداً لأنها يرى الخط مثلاً هو الطريق الذي تتخذه نقطة متحركة، وبما ان المادة في حالة حركة، فبمعرفة قوانين الحركة يكتمل علمنا من حيث المبادئ النظرية. إذن يوجد نوعان من المعرفة الأول؛ تتعلق بوجود الأشياء، وهذه تستمد من الاراك الحسي، أو التخيل، أو التذكر. والثاني؛ معرفة تتعلق بأسباب وجود الأشياء، وهذه لا يمكن التوصل إليها أو اكتشافها إلا عن طريق الاستنتاج، والذي قوامه التركيب والتحليل. وعليه فما من منهج يمكن أن تكشف بواسطته أسباب الأشياء، إلا ويكون اما تركيبياً، أو تحليلياً، أو يجمع بينهما. وعلى اساس هذين العنصرين (التحليل والتركيب) يميز هوبر بين نوعين من المنهج وهما، منهج الاكتشاف، ومنهج البرهان، أو التعليم.^٥ أولاً: منهج (الاكتشاف)، يستخدم في اكتشاف الأسباب ونتائجها، سواء في مجال الفلسفة الطبيعية أو الفلسفة المدنية (الأخلاق والسياسة)، يتتألف من خطوتين التحليل والتركيب. والتحليل؛ هو الانتقال من الجزيئي إلى الكلي، أي البدء من الإحساس وصولاً إلى المبادئ الأولى التي تساعدنا على معرفة أسباب الاعراض والصفات التي على اساسها يميز جسم عن آخر. اما التركيب؛ هو الانتقال من الكليات إلى النتائج التي تترتب عليها. واستخدم المنهج التركيبي، في وضع نظام فلسي استنتاجي على اعتبار (الحركة اساس الاشكال المتنوعة التي تبدو بها الأشياء، والسبب الفاعل لكل الظواهر التي تحدث في الكون). لينتقل إلى مجال الفلسفة المدنية، بدراسة حركات العقل – أي

^٤ عبدالمعم الخنفي ، موسوعة الفلسفة والفلسفه ، ج ٢٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩.

^٥ عبد الرحمن بدوي ، موسوعة الفلسفة ، ج ٢ ، موسسة ذوق القرى ، ايران ، ٢٠٠٦.

الانفعالات كالخير والحب والنفور... الخ، لمعرفة أسبابها ونتائجها – وهذه تؤلف موضوع الفلسفة الأخلاقية والاساس الذي تقوم عليه الفلسفة السياسية ثانياً: منهج البرهان (أو التعليم)، يستخدم في نقل ما توصلنا اليه من اكتشافات ونتائج إلى الغير، أي تعليمها اياها، والبرهنة على صوابها، بنفس الطريقة التي توصلنا بها إليها، أي إن منهج البرهان هو منهج تركيبي يبدأ من القضايا الأولية أو العامة، والتي تكون واضحة بذاتها، ويتواءل في تركيب القضايا على هيئة قياس، حتى يمكن للمتعلم في نهاية الأمر، معرفة صدق النتيجة المطلوبة. أما المبادئ (التعريفات) فهي مجموعة من الألفاظ يتم بواسطتها نقل فكرة ما عن شيء معين للسامع. ويكون للتعریف خصائص وشروط محددة بحيث يقوم التعریف بازالة الالتباس والغموض وتحديد الاسم المعرف واعطاء فكرة واضحة عنه.^{١٦}

وبذلك يمكننا القول، إن هوبز حدد مهمة الفلسفة في استنتاج المعرفة بالظواهر ونتائج الأشياء، من ما هو معروف عن أسبابها ومنشئها، أو استنتاج أسبابها ومنشئها من ما هو معروف عن نتائجها وأثارها. وبعبارة أخرى إن مهمة الفلسفة هي معرفة نشوء الأشياء وكيفية حدوثها، وهذا يعني إن موضوع بحثها يقتصر على الأشياء والاجسام الحادثة (كل جسم يمكننا إن نتصور كيفية حدوثه ونشوءه، يكون قابلاً للتركيب والتحليل).

وقد ميز هوبز ثلاثة أنواع من الأشياء الحادثة أو التي يمكن تصوّر كيفية حدوثها، ويمثل كل منها موضوع جزء أو قسم معين من اقسام الفلسفة، وهي : الخطوط والأشكال الهندسية (وتتمثل موضوع علم الهندسة)، والاجسام الطبيعية (وتتمثل موضوع علم الفيزياء)، والكيانات السياسية (أي الدولة وبضمنها المجتمعات البشرية) والتي تمثل موضوع (الفلسفة المدنية).^{١٧} وتبعاً لذلك، فإن علم الهندسة قابل للبرهان، لأن الخطوط والأشكال التي نبدأ التفكير منها، هي من رسمنا وتصوّرنا، والفلسفة المدنية قابلة للبرهان، لأننا نحن الذين نقيم الدولة ونشئها. وجاء هذا الافتراض من اعتباره (الحركة Motion) السبب الفاعل لكل ما يوجد أو يحدث في الكون من ظواهر، بما في ذلك فعالities الجسم الإنساني،

^{١٦} نبيل عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٦٠-٦٢.

^{١٧} المصدر نفسه، ص ٦٦-٦٧.

وافعال الانسان ومظاهر سلوكه التي تتجلى في نهاية الأمر، في علاقاته مع غيره من البشر، وسعيه بالتعاون معهم إلى انساء أو اقامة المجتمعات والدول. لأن المجتمعات والدول برأيه تنتج عن الحركات التي تجري في عقول افراد البشر، أي ما اصطلح على تسميته (بالانفعالات Passions)، وان معرفة أسباب هذه الحركات هي مبادئ الفلسفة المدنية.^{١٨}

وافتراض إن المنهجية تقوم عندما يبدأ الإنسان عن التساؤل فيما إذا كان الفعل الذي قام به عدلاً أم جائراً، لأن التساؤل يقوده إلى تحليل مفهوم الفعل الجائر ويرده إلى الواقع ضد القانون ثم يشرع بتحليل مفهوم القانون ويرده إلى اوامر الحكم صاحب السلطة وبهذا يشرع بتحليل مفهوم السلطة الذي يرده إلى اتفاق اراده الأفراد على نشوءها بغية العيش في ظلها بسلام وطمأنينة،... الخ. وبهذا يوصل التحليل المتسلسل إلى الحقيقة التالية: "ان رغبات افراد البشر وشهواتهم وانفعالات عقولهم هي على نحو، بحيث انهم ما لم تكبّهم سلطة ما، سوف لن يكروا عن محاربة بعضهم البعض، وهذا ما يمكن ان تؤكده خبرة أي انسان".^{١٩}

لذلك يرى ان المنهج التحليلي مهم خاصة بالنسبة للفلسفة السياسية. ويدعو قارئه لأن يختبر صدق ما كتبه بأن ينظر في نفسه ومعرفة مواقفه ويعرفها في ضوء الانفعالات والميول الطبيعية، وبمعرفة الانفعالات والموافق يمتلك القدرة في قراءة انفعالات الاشخاص الآخرين وافكارهم. ويرى وجوب فهم السلوك البشري عن طريق سينكلوجيا آلية عن الانفعالات، تلك القوى الموجودة في الانسان التي ان جاز التعبير تدفعه من الخلف. اي انه لا يجب ان يفهم السلوك البشري عن طريق تلك الاشياء التي يمكن تصورها تجذب الانسان من الامام، اي غaiات الانسان، وما يسميها هوبر بموضوعات الانفعالات. فهذه الاخيره تتتنوع حسب تكوين الشخص وتربيته، ومن السهل جداً ان تختفي.^{٢٠}

^{١٨} ليوشتراوس و جوزيف كروبس، المصدر السابق ، ص ٥٧٤ .

^{١٩} نبيل عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٦٩ .

^{٢٠} ليوشتراوس و جوزيف كروبس، المصدر السابق، ص ٥٧٦ .

المطلب الثاني

الأساس الفلسفى لنظرية

لقد اتبع هوبرز في محاولته اكتشاف النتائج عن طريق اجراء تجربة عقلية (على غرار غاليليو) لتحليل المجتمع الى ابسط عناصره الاساسية، من حيث افراد البشر، والمبادئ التي تحكم سلوكهم من انفعالات ورغبات، وكذلك العوامل الخارجية التي تؤثر في سلوك الافراد او تتدخل في توجيهه ومساره مثل السلطة الحاكمة، القوانين، والاعراف،...الخ. ثم تناول الافراد كما لو كانوا منفصلين عن بعضهم، ودرس سلوكهم بمعزل عن تلك العوامل الخارجية. ومن خلال هذا التصور، توصل الى اكتشاف النتائج التي تترتب على المبادئ التي تحكم سلوك وحركة افراد البشر. وقد اتخذت هذه النتائج مجموعة من القواعد او القوانين يتم بموجبها اعادة تركيب المجتمع من جديد واسمها (قوانين الطبيعة)، والفلسفة المدنية التي تتولى دراسة الجسم الاصطناعي، او ما يسمى بالدولة والتي تنشأ من اجماع وارادة واتفاق البشر. ولما كانت معرفة خصائص ومواصفات الدولة تتطلب برأيه، معرفة نزعات وعواطف البشر وانماط سلوكهم، وقسم الفلسفة المدنية الى قسمين: الاول، علم الاخلاق، ويبحث في نزعات البشر وسلوكهم، والثاني، علم السياسة، ويختص ببحث واجباتهم المدنية، وحلقة الوصل بين هذين القسمين الرئيسيين للفلسفة، هي الانسان، لأن الانسان قادر ما هو نتاج الطبيعة، هو ايضا مادة الدولة وصانعها على حد سواء. واستناداً لهذه الصلة بين موضوعات الفلسفة (الجسم الطبيعي، والجسم الانساني، والجسم الاصطناعي المركب والمسمى بالدولة)، من جهة، وانسجاماً مع اتجاهه المادي الميكانيكي، من جهة اخرى، اعتقاد بامكانية دراسة هذه الاقسام بطريقة استدلالية، عن طريق استنتاج تصوره عن الانسان والطبيعة، واستنتاج تصوره عن الدولة من تصوره عن الانسان واستنتاج المباديء السيكلوجية التي تحكم سلوكه وحركات عقله، من مبادئ الفلسفة الطبيعية، وذلك من خلال دراسة الانسان وتكوينه بوصفه جزءاً من الطبيعة، يخضع كأي جسم آخر لنفس المباديء والقوانين الميكانيكية التي تحكم بحركات

الجسم المادية.^{٢١} ووجد إن مصدر كل معرفة انسانية تتم من خلال المعاني (الافكار) وان الاحساس مصدرها الوحيد والاحساس تنشأ نتيجة ضغط موضوع خارجي على عضو الحس فتتولد حركة تستمر الى الدماغ او القلب، فتستجيب لها.^{٢٢} وبهذا يرفض وجود افكار فطرية، ويستشهد بتجربة النوم الذي غالبا ما يكون بدون احلام لايفكر عن وهذا يعني عدم وجود ثمة افكار في ذلك الوقت، أي إن الأفكار غير فطرية لأن ما هو فطري يكون ماثلا دوما للعيان وعلى هذا النحو تكون حواسنا الخارجية مصدر افكارنا واصل معرفتنا ومن هذا المنطلق رفض المبدأ الديكارتي ((انا افكر، اذن، انا موجود)) القائم على الأصل الفطري للافكار.^{٢٣} ووجد إن كل ما هو موجود فهو جسماني خاصيته الامتداد والحركة اللذان يثيران في البشر الكيفيات المحسوسة. وبهذا فسر سائر العمليات العقلية على أساس مادي ويقول "ان اصل الحركة هو الحس، وخارج الاحساس ليس هناك اية فكرة، والعلل الحسية خارجة عن الانسان، ولكن تبعث في الانسان عن طريق اللمس، والشم، الرؤية والسمع، وكذلك عن طريق الاعصاب، فالواقع هو الذي يفرض الاحساس والحركة. دور العلم هو معرفة الحركة باعتبارها البداية في كل شيء".^{٢٤} واعتبر العالم الطبيعي آلة وآلية، والانسان لا يخرج عن النظام الطبيعي وهذا يفسر نزعته المادية، لانه جزء من هذا العالم ولا بد ان يخضع لقانون الحركة التي يخضع لها الكون، لذا يتحرك نحو الاشياء الخارجية التي ترضي رغباته لا هوائة، كما يبتعد عن الاشياء التي لا تتفق ورغباته وميوله.^{٢٥}

إذن من الحركة يولد الاحساس الذي هو مصدر كل العلوم، والاحساس المتعلق بجميع التوجهات، سواء بالرغبة في شيء أو ضدّه، لذا فالانسان خاضع لا هوائة وعواطفه الطبيعية، التي تقود دائما الى حب السيطرة، لذا يعتبر آلة طبيعية ومن خلال اجتماعه مع غيره من البشر يؤسسون الدولة كآلة اصطناعية ذات بأس

^{٢١} نبيل عبدالحميد، المصدر السابق، ص ٦٨-٧٠ .

^{٢٢} عبد الرحمن بدوي، المصدر السابق، ص ٥٥٨ .

^{٢٣} جماعة من الاساتذة السوفيت، موجز تاريخ الفلسفة، ترجمة توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٩ ، ص ١٦٨ .

^{٢٤} اسماعيل زروحي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر، القاهرة، (د.ت)، ص ١٩٠ .

^{٢٥} محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظام السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١ ، ص ٧٠ ،

وقوة، مهمتها المحافظة على المنفعة الأولى لجميع الأفراد الذين ارتبوا صنع هذه الآلة الحامية. ادرك ان العلوم الطبيعية تبحث في الحركات الحادثة في ذرات الأجسام، بينما يبحث علم السياسة في الحركات الحادثة في نفوس الناس والباعثة على افعالهم، لهذا ادرك الفرق بين الظواهر الطبيعية الميكانيكية، والظاهرة الإنسانية، فال الأولى: لا تخضع للقياس لأنها تقع بالفعل من بين الظواهر الممكنة الواقع، ومن ثم يكون مبدأ علم الطبيعة هو تحليل تلك الظواهر الواقعية. اما مبدأ علم السياسة والإنسان هو تحليل الميول والانفعالات، وهي لا تستتبع مما يسبق، بل تدرك في النفس وتوضع كمقدمات جديدة للقياس، لأن النفس غير مستقلة عن جسد، وحتى عواطف الإنسان وميوله ووجوده، فهي تخضع لعملية جسمية مادية متمثلة في الدورة الدموية، حتى وإن كانت تلك الحركات النفسية متولدة من مؤثرات خارجية، ولذلك فان رغبات الإنسان تتجه بطبيعتها إلى حفظ حياته.^{٢٦}

لقد إعتقد بان الحركة وجدت مع وجود العالم وما فيه من أجسام وأشياء، وعلى الرغم من انه اعتبر المادة والحركة يشكلان أساس كل الظواهر في الوجود، إلا انه استند بالدرجة الأولى، إلى الحركة في تفسير تلك الظواهر، والتغيرات التي تطرأ عليها وزوالها. فالاجسام المادية لا تختلف عن بعضها البعض إلا من حيث اختلاف حركات أجزائها الداخلية، وإن كل ما ندركه أو نتحسس، هو بسبب تلك الحركات الموجودة في أجزاء الاجسام المادية.^{٢٧} لذلك يعتبر الحركة السبب الفاعل لمختلف النشاطات التي تطرأ على جسم الإنسان، بما في ذلك اشكال سلوكه الظاهر وافعاله. من حيث إن الإحساس والتخيل يرجع سبب حدوثهما إلى حركة في أجزاء الأشياء أو الاجسام الخارجية، كذلك فان حركات العقل وما ينتج عنها من مظاهر سلوكيّة، يرجع سبب حدوثها إلى الإحساس والتخيل، لأن الحركات الواردة من الجسم الخارجي لا يقتصر تأثيرها على الدماغ فحسب (تكوين الصورة الذهنية)، بل انها تنتقل إلى القلب وتسبب نوعاً آخر من الإحساس يتصل بانفعالات الإنسان، وبالتالي افعاله الظاهرة. ويرى هوبز إن القلب هو اصل ومنشأ الحياة ومركز الحركة الحيوية، سواء عمل على زيادة سرعتها أو ابطئها. فعندما ي العمل على

^{٢٦} اسماعيل زروحي، المصدر السابق، ص ١٩١ .

^{٢٧} آرنست بلوخ، فلسفة عصر النهضة، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٥ .

زيادة سرعتها، تدعى (باللذة)، أما حين يعمل على عرقلة الحركة الحيوية وابطئها تدعى (بالألم). ووجد أن التأثير الذي يحدث في الدماغ سببه حركة الجسيمات المادية في الدماغ، وتعزى إليها أفكارنا وتصوراتنا عن الأشياء. كذلك فان التأثير الفعلى الذي يحدث في القلب هو أيضاً حركة، وإن اللذة وال الألم هي الإحساس بتلك الحركة، وتمثل كل من اللذة وال الألم (الجهد) الحقيقي الأول الذي تبدأ به الحركة الإرادية، من حيث إن ذات الحركة التي ينجم عنها الإحساس باللذة وال الألم، يمكن إن ينجم عنها في الوقت ذاته نوعان من الاستجابة، أي إنها تكون بمثابة حث، أما على الاقتراب من الشيء الملد، أو الابتعاد عن الشيء المؤلم. وبالتالي حين يتوجه الجهد الأول نحو الشيء الذي سببه فيسمى (الرغبة)، أما حين يبتعد عن ذلك الشيء فيسمى (النفور). هذه العملية المتصلة يسمى بالتفكير (التروي). والرغبة أو النفور الأخير المرتبط بإتيان الفعل وتفادييه، يسمى الإرادة. وكما إن الرغبة هي بداية الحركة الإرادية نحو شيء ملد وسار، كذلك إن الحصول عليه هو الهدف وغاية تلك الحركة، وعندما يتوصل الإنسان إلى تلك الغاية، فإن البهجة التي يستشعرها تسمى (التمتع Fruition) والتي تمثل الحركة الإرادية.^{٢٨}

ويتبين لنا من ذلك أن الحياة عند هوبر هي الحركة، عند الإنسان هي حركة أطراف، والإنسان نفسه عبارة عن آلية مادية ذاتية الحركة، وتكون أجزاؤها، القلب (النابض)، والأعصاب هي الخيوط والأسلاك والدوالib هي المفاصل، وتتضافر هذه الأجزاء كلها في مد سائر الأجزاء الأخرى بالحركة. فضلاً عن إن حركة الإنسان، باعتباره جسماً مادياً تخضع للقوانين الميكانيكية التي تسري على سائر الموجودات في الكون، ويمكن تفسير مختلف نشاطاته ومظاهر سلوكه في حدود هذه القوانين، لأن هذه النشاطات سواء كانت جسمية أم ذهنية، هي مظاهر لحركة أجسام مادية دقيقة (في أعضاء جسم الإنسان) تخضع لمبدأ السبيبية ومبدأ القصور الذاتي، وتكون حركتها كرد فعل على مؤثرات وحركات صادرة عن الأشياء والأجسام المادية في العالم الخارجي. وبذلك انعكس الاتجاه المادي الميكانيكي على تصورات هوبر ومفاهيمه الأخلاقية، من حيث تصوره للبشر على أنهم أشبه بالآلات المادية ذاتية الحركة، وتماثل في تكوينها وتنساؤها في حاجاتها

^{٢٨} توماس هوبر، المصدر السابق، ص ٦١.

الضرورية إلى استمرار حركتها الحيوية. هذا التصور أدى به إلى اعتبار إن جميع البشر متساوين في الحقوق مادام انهم متساوون في حاجاتهم الضرورية. كما انه اخذ ببدأ القصور الذاتي، الذي يقضي باستمرار الجسم دون استمرار تأثير الفوهة الخارجية عليه، قد مكنه من اعتبار الغاية الأخلاقية التي تحرك الانسان تدعوه إلى الفعل تتبع من داخل الانسان نفسه، ولا حاجة إن تفرض عليه من الخارج. وبالتالي فان كل القيم والحقوق والالتزامات الأخلاقية نابعة من قدرات البشر وحاجاتهم المتساوية^{٢٩}.

كما إن تصوره للبشر بانهم أشبه بالآلات المادية ذاتية الحركة، قد اثر على نظرته إلى الدوافع والبواعث، من حيث تفسيره لدوافع الانسان تفسيراً ميكانيكيأً، وردها إلى عدد ضئيل من مشاعر الرغبة والنفور، وربط دوافع الانسان على الفعل، بالتأثيرات أو التغيرات التي تصيب الجسم، كل ذلك أدى به إلى اعتبار كل دوافع الانسان هي دوافع أنسانية وذاتية، وقد انعكس ذلك على نظريته من حيث اعتباره كل أفعال الانسان تصدر عن الانسانية، كما إن كل القيم التي تقاس بها الطبيعة الخيرة للأشياء والشريرة، هي قيم ذاتية، نسبية، تختلف من انسان إلى آخر. فضلا عن إن القيم والمعايير والقوانين الأخلاقية، لن يكون لها تأثير في إلزام الانسان بمراعاتها والتقييد بها، طالما إن خرقها لن يؤدي إلى حدوث تأثيرات جسمية ضارة أو مؤلمة. فمادام الانسان يسعى أولاً إلى ضمان استمرار حركته الحيوية، وبالعكس فإنه عندما يدرك إن فعلًا معيناً يمكن أن يسبب له إثماً أو عرفة حركته الحيوية، فإنه سوف يتتجنبه، لا بسبب إن ذلك الفعل يمثل شرًا أو يخالف القوانين الأخلاقية، ولكن بدافع نفوره، وسوف يتجلى ذلك في وصف هوبيز لما يكون عليه حال البشر في حالة الطبيعية، حيث تكون القوة والحيلة، هما الفضيلتان الرئيستان في عرف البشر، وتتعدم مفاهيم الصواب والخطأ، والعدل والظلم.^{٣٠}

وهنا يمكننا القول إن تأثير فكرة (الحركة) على نظرة هوبيز إلى الإنسان ونشاطاته وانفعالاته، يشمل أيضاً نظراته إلى المجتمع وطبيعة الإنسان وعلاقاته. فإذا الطبيعة جعلت الإنسان أنسانياً، لا يهمه سوى ضمان استمرار وزيادة حركته

^{٢٩} الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل و آخرون، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣ ، ص ٤٥٠ .

^{٣٠} توماس هوبيز، المصدر السابق، ص ١٣٨ .

الحيوية ويستجيب للأشياء بدافع الرغبة والنفور، وإذا كان العالم مليء بأشكال متعددة ومتعددة من الأشياء التي يمكن أن تكون هدفاً لرغبتنا ونفوره. فان حياته تصبح والحالة هذه، عبارة عن نشاط متصل وحركة مستمرة، كما إن السبيل الوحيد لبلوغ السعادة يكون من خلال النجاح المتصل في إثراز ما يرغب فيه الإنسان. وبالمقابل إن الإنسان لا يعيش بمفرده، بل يشاركه أناس آخرون يسعون هم أيضاً لنفس الغاية، وان اشتراكهم في السعي إلى تحقيق هذه الغاية يمكن أن يدفعهم إلى الرغبة في الاستحواذ أو الحصول على أشياء معينة بالذات، في الوقت الذي لا يتوافر ذلك الشيء بالقدر الذي يكفي لإشباع حاجاتهم جميعاً، فان ذلك يؤدي إلى عجز كل فرد عن ضمان ما يساعد استمرار الحركة، أي (استمرار الحياة). وسوف يؤدي بهم ذلك إلى اللجوء إلى استخدام وسيلة فعالة تمكّنهم من تذليل الصعوبات التي تعرّضهم. وتصبح القوة وبكل أشكالها، الوسيلة الفعالة والحاصلة التي يلجأ إليها الإنسان في سعيه لتحقيق غاياته، وتتحول حياتهم إلى السعي من أجل القوة. وبما إن القوة لا تكون حكراً على أحد، بل أنها متيسرة لكل من ينشدّها. فان السعي من اجلها يتحول إلى تنافس ضار، وتصبح الحياة أشبه بسباق وتنافس بهدف الفوز بالأسبقية، واستبعاد أي احتمال للفشل، لأن الفشل يعني الموت. هذه هي الصورة التي رسّمها هوبر للمجتمع، ولحياة الإنسان في ظله. فالمجتمع لا يعود عن كونه مجموعة من الأفراد في سباق طويل، يستغرق الحياة كلها، ويتعين على كل فرد خلاله إن يواصل الحركة بكل طاقاته وتحطي سائر منافسيه، لأن الفوز والسعادة لا يتحققان إلا في استمرار تخطي المنافسين. يتبيّن من ذلك، الصلة الوثيقة بين فلسفة الطبيعية وفلسفته السياسية. هذه الصلة التي قامت على أساس التأثير الواضح الذي تركته أفكاره الأساسية لفلسفته الطبيعية، على فلسفته السياسية، وتتجلى في محاولته لتعزيز هذه الأفكار وتطبيقها على الإنسان، ونشاطاته وانفعالاته، والتي بدورها تعتبر الأساس الفلسفى العام لنظريته.

المبحث الثاني

فلسفته السياسية وتحليل الحكم

وجد هوبرز كمعاصريه بيكون وديكارت إن المنهج هو مفتاح الوصول إلى المعرفة. كما إن هناك حقيقة تحكم فكره السياسي، تلخص في إن الصياغات الفكرية التي توصل إليها هي نتاج حالة الخوف التي خضع لها.^{٣١} ارتكزت فلسفته العقلانية على ثقافة علمية يقينية، واعتبر السياسة كعلم، يجب تركيزه على المفاهيم العادلة وعلى التعاريف الدقيقة. وناؤت فلسفته السياسية الارسطية عندما رفضت الأفكار الفطرية الطبيعية، وأكد على أهمية التعاريف والاشارات واللغة بشكل خاص معتبراً إياها ركناً أساسياً لبناء دولة ومجتمع وإنشاء عقود الاتفاق والسلام. ورفض اللجوء إلى ماهو فوق الطبيعي، وحارب القوى الخفية والأشباح في كتاباته، وبين الارباح التي يجنيها الكهنوت من مسألة الخوف من الشيطان، وبين ان القلق البشري هو في أساس الدين بقوله: "إن الخشية من قوة خفية، سواء كانت وهماً من الفكر او تصوراً مأخوذاً عن العادات المقبولة عموماً، هو الدين".^{٣٢}

حاول ان يقيم علاقة وثيقة بين النظرية السياسية والمذهب الحديث، وعمل جاهداً لكي يجعل هذا المذهب من السعة بحيث يفسر على أساس المبادئ العلمية وجميع حقائق الطبيعة بما فيها السلوك البشري الفردي والاجتماعي، كما ان افكاره شكلت منهجاً علمياً سليماً بالمقارنة مع افكار عصره. والحقيقة هي انه كان لديه شيء اقل ما يمكن ووصفه بأنه علم سياسة، وهو شيء لا يتجزأ من فكرته عن العالم الطبيعي واورده بوضوح خارق العادة. ولهذا السبب افاد المفكرين الذين حاولوا تقنيده، ان فلسفته توضح قول بيكون: "يخرج الصواب من الخطأ بأسهل مما يخرج عن الاضطراب".^{٣٣}

^{٣١} عبدالرزاق حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٠٧.

^{٣٢} جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٦٠.

^{٣٣} جورج ساين، تطور الفكر السياسي، ج ٣، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ٦٢٠.

المطلب الأول

فلسفته السياسية

لقد استعان هوبر في فلسفته السياسية بالمعاني الرائجة في عصره، مثل: المساواة، القانون الطبيعي، الحقوق الطبيعية للانسان، العقد الاجتماعي، السيادة، العدالة،... الخ. ويعالج هذه المعاني على نحو مختلف كثيراً عن معالجة فلاسفة السياسة السابقين عليه لها مثل افلاطون وارسطو وتوما الاكويني وجان بودان وكروشيوس وغيرهم.

أولاً: حالة الطبيعة

يتميز الانسان عن غيره من المخلوقات بعقله الذي هو اداة للترجح بين النتائج، وبالرغبة في الكشف عن الحقائق (لماذا وكيف؟)، وبالدين الذي هو وليد الرغبة في التعرف على سبب الاسباب كلها، عن ذلك السبب الاول والابدي الا وهو، الجهل بالمستقبل والخوف من المجهول.^{٣٤}

وجد ان العالم الطبيعي هو نظام آلي تحكمه الحركة، وان كل العمليات الطبيعية هي ظاهرة معقدة للحركة التي تخضع لها الطبيعة. وبذلك فان المجتمع تماماً آليا اساسه الحركة، وكذلك الدولة، فهي في نظره انسان آلي اساسه الحركة المتمثلة يتوجه الانسان نحو الانسان عن طريق اللغة وما يترتب على ذلك من فعل ورد فعل وهما نوعان بدنيان من الاحساس(الرغبة والنفور)، وان موضوع الرغبة هي الخير، في حين ان موضوع النفور هو الشر، والشر الاعظم هو الموت. ان الرغبة تتمثل بالسعى وراء ما يلائم العمليات الحيوية. فالقاعدة التي تحكم السلوك هي ان الجسم الحي مدفوع بالغريرة الى المحافظة على حويته او زيتها، اي ان الرغبة تتمثل بالمحافظة على الذات، وهذا يعني استمرار الوجود

^{٣٤} محمد طه بدوي، امهات الافكار السياسية الحديث وصداها في نظم الحكم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨، ص. ٥٠ .

البيولوجي الفردي، وان الخير هو ما يؤدي الى هذه الغاية، والشر هو الاساس (السبب) في تحقيق هذه الرغبة (المحافظة على الذات).^{٣٥}

أن الرغبة في الأمان الذي بموجبه تتم المحافظة على الذات لا يمكن فصلها عن الوسيلة التي تتحقق بموجبها، الا وهي القوة. وكتب هوبرز قائلاً: "اني اجعل من رغبة دائمة لا تستقر، في القوة بعد القوة. وهي رغبة لا تهدأ ولا تتوقف الا بالموت، ميلاً عاماً لدى البشر جميعاً. وليس السبب في هذا دائماً ان الانسان يأمل في قدر من السرور اكثر مما بلغه، او انه لا يمكن ان يقنع بسلطة اكثرا اعتدالاً ولكن لانه لا يستطيع ضمان ما يملكه من القوة ووسائل المعيشة الطيبة الا بالاستحواذ على المزيد منها".^{٣٦} من هذا المنطلق يحاول هوبرز ان يرسم صورة لحالة الطبيعة، وان الانسان تحركه الاعتبارات الذاتية المتعلقة بأمنه وقوته وسيكون الانسان منافساً للانسان الآخر، ويجهد كل واحد من اجل تحطيم الآخر من اجل الحفاظ على ذاته. والنتيجة التي تترتب على ذلك هي، الحرب الدائمة بين(الفرد والفرد) وحرب بين (الجميع ضد الجميع)، انها الحرب ليس في معنى حدوث القتال وحده، وانما هي الرغبة الملحة والارادة الثابتة في القتال، وهذا يعني عدم وجود السلام، وهناك الخوف الدائم من خطر الموت والحياة ستكون فقيرة وقصيرة. وفي حالة كهذه، ليس من شيء يعتبر ظالم او عادل، حيث لا توجد سلطة ولا قانون،(وحيث لا قانون لا ظلم)، ولا وجود للملكية، لا وجود لما هو لي ولما هو لك (وانما يختص لكل فرد بكل ما يستطيع ان يحوزه وطالما هو قادر على الاحتفاظ به) تلك هي حالة الطبيعة. وهذه الحياة لابد ان يهجرها الانسان والا تعرض للفناء، والانسان يملك مقومات الخروج من حالة المؤس والشقاء والخوف هذه، فبعقله السليم الذي يختار من بين النتائج انفعها وافضلها له. لقد ادرك الجميع انه لابد من شيء عام يزود بسلطة قادرة على تحطيم كل مقاومة فردية، انسان عام(اصطناعي).^{٣٧} ويمكننا القول ان حالة الطبيعة لدى هوبرز تعبر عن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لبلده وعصره في الفترة. والتي تسبيبت في

^{٣٥} عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص ١٢٠ .

^{٣٦} توماس هوبرز، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

^{٣٧} محمد طه بدوي، المصدر السابق، ص ٥١ .

هاجس الخوف لديه. فضلاً عن انه وضح (الحركة) التي تحكم الطبقة البرجوازية في مجتمعه، ليجعل من واقعها الفعلي مبرراً للوجود السلطنة المطلقة. اذ ان البرجوازية الانكليزية في عصره، تركت النزعة الميركتنيلية وراءها وتحولت باتجاه النزعة الليبرالية والتي تقوم على المنافسة التي تتحكم فيها المصالح الفردية بالدرجة الاساسية، وهذه المنافسة تتخذ شكل الاحتراب الاقتصادي ما بين الافراد، ويكون فيها البقاء لمن هو اقوى اقتصادياً ويمكن ان ينطبق ذلك على المستوى السياسي ايضاً. لذلك اراد من السلطة الملكية المطلقة ان تكون الاداة الاساسية في ضمان توازن المصالح، في اطار حالة المنافسة هذه.

ثانياً: قوانين الطبيعة

طرق هوبيز إلى مفهوم حق الطبيعة وقوانين الطبيعة، لكن هذه المفاهيم ليس لها نفس المدلول عند قياسها لما موجود عند منظري الحق الطبيعي. حق الطبيعة. يمت بصلة الى غريزة البقاء. ويعرفه بأنه "حرية كل فرد في استخدام قدراته الذاتية، وكما يشاء، ومن اجل حفظ حياته الخاصة"، اما القانون الطبيعي فهو حكمة او قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل، وهي من جهة تمنع القيام بكل ما يمكن ان يقضي على الحياة، ومن جهة اخرى، عدم القيام بكل ما يعتقد انه يحفظ الحياة بصورة افضل.^{٣٨} ان على الانسان ان يخرج من حالة الطبيعة التي تم وصفها، وان امكانية الخروج يملكتها الانسان، وهي قائمة جزئياً في اهوائه، وجزئياً في عقله. فبعض اهوائه يجعله يميل نحو السلام. اما العقل فانه يوحى له ببنود السلام المناسبة لايستطيع من خلالها الاتفاق مع الاخرين. وهذه البنود السلمية والاحكام العقلية، يسميها بالقوانين الطبيعية. ويقول " لا تفعل للغير ما لا تريد ان يفعله الغير لك ". او بعبارة اخرى "عامل الناس كما تحب ان يعاملوك ".^{٣٩}

وبهذا يرى إن قانون الطبيعة مجموعة من قواعد يعمل وفقها كائن بشري عاقل لتحقيق مفعة لنفسه من خلال وعيه لجميع الظروف التي يعمل في ظلها، ولا يميل به تماماً للاندفاع باتجاه اهوائه. ولما يفترض ان الناس بوجه عام يتصرفون

^{٣٨} جان توشار، المصدر السابق، ص ٢٦١ .

^{٣٩} جان جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٩ ، ص ٦٢ .

بهذه الطريقة، فإن قوانين الطبيعة تقرر ظروفاً افتراضية على أساسها تسمح سمات البشر الأساسية بإقامة حكومة مستقرة. إنها لا تقرر قيماً، ولكنها تحدد أسباب ومبررات ما يمكن إضفاء قيمة عليه في المذاهب القانونية والأخلاقية.^{٤٠}

يقول ان ثمة مبدأين في الطبيعة البشرية، هما، الرغبة والعقل. فالعقل قوة تنظيمية او بعد نظر يصبح به السعي وراء الامن اكثر فاعلية. اذن خامة الطبيعة البشرية، والتي يجب بناء مجتمع منها، تتكون من عنصرين متعارضين : الرغبة البدائية، النفور البدائي، للذين تنشأ منها جميع البواعث والانفعالات، والعقل الذي بواسطته يمكن توجيه الفعل توجيها ذكيا نحو غاية محافظة على الذات. وعلى قوة العقل التنظيمية هذه، يتوقف الانتقال من حالة الوحشية والعزلة، الى حالة الحضارة والمجتمع. وهذا الانتقال يتم وفقا لقوانين الطبيعة ويقول "قانون الطبيعة... هو ما يملئه العقل السليم الذي يعلمنا الاشياء التي يجب عملها، والاشياء التي يجب استبعادها من اجل المحافظة المستمرة على الحياة " و "قانون الطبيعة قاعدة عامة يكتشفها العقل، ليمنع بها المرء من ان يعمل ما فيه دمار حياته".^{٤١} ويقر بوجود تسعه عشر قانوناً طبيعياً. ومسألة المحافظة على الذات تبقى النقطة المركزية في فكره، لكنها مع قوانين الطبيعة ستكتسب صيغة منظمة وتدفع الى التعاون لتكون اكثر فاعلية ويفوكد بأنه على الانسان ان يكون "راغباً في السلام والدفاع عن النفس حين يكون الاخرين راغبين ايضاً، وان يكون مقتنعا بقدر من الحرية تجاه الاخرين مساوٍ لذلك القدر الذي يسمح به الاخرين تجاهه " وهكذا نرى ان الشرط الرئيس الذي يقوم عليه الامن هو الثقة المتبادلة، التي تجعل من امكانية التعاون بين الناس ممكنة. لكن هذا الاتفاق سوف لن يتبع ما لم توجد قوة لا تقاوم، قوة مجهزة بالعقاب وقابلة للمشاهدة العيانية وموضع تحسس. ذلك لأنه يقول ان "العقود بدون سيف ليست سوى كلمات"، وهذه القوة هي بلا شك (الدولة)، وان الناس الطبيعيين يقومون بتكوينها عن طريق حلف ارادي يعقد بينهم لتوفير الحماية لانفسهم، والخروج من حالة الطبيعة.^{٤٢}

^{٤٠} جورج ساين، المصدر السابق، ص ٦٢٩ .

^{٤١} توماس هوبز، المصدر السابق، ص ١٣٨ .

^{٤٢} عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص ١١٧ .

اذن ان اول قوانين الطبيعة: السعي وراء السلام والمحافظة عليه، والثاني: ان يحصل على الامن والدفاع عن النفس من خلال التعاقد مع الاخرين، والثالث: الالتزام بتنفيذ هذا العقد، وهنا لابد من وجود سلطة ذات سيادة. اما القوانين الاخرى التابعة للقوانين الثلاثة الاولى، تقتضي ممارسة الاخلاص، وعرفان الجميل، والحسنة والتآدب، والنزاهة، والانصاف، والاعتراف بالمساواة الطبيعية، وتجنب الوقاحة والكرياء والعارفة.^٣ ان ما جعل فلسفة اكثربالنظريات السياسية ثورية في عصره، هو تمثيله الكامل لمذهب المنفعة والمذهب الفردي. اذ اعتبر ان السلوك البشري يحدد بناء للمصلحة الذاتية الفردية، لذلك يكون المجتمع وسيلة مؤدية لهذه المصلحة. فسلطات الدولة وسلطة القانون يجب ان يوفرا الامن والحفاظ على الافراد. وليس من سبب لطاعة واحترام السلطة الا مع امكانية المجتمع السياسي توفير المصلحة الذاتية للفرد. وهكذا فإن المجتمع السياسي يجب ان يكون قائما على مجموع المصالح الذاتية المستقلة عن بعضها البعض. ولذلك يقال بأن مجتمع هوبر لسياسي هو جسم مصنوع، وهو ان افراد البشر يجدون ان مصلحة كل منهم تكمن في التعاون وتتبادل الخدمات مع الآخرين لتعزيز فرديته ومنفعته، ويذهب هوبر لاعتبار ان الدولة (وحش)، وما من انسان يحب او يحترم وحشاً لا يقدر ما يوفر للفرد من مصلحة ذاتية.^٤

ثالثاً: اصل الدولة(العقد الاجتماعي)

من اجل ان يضمن الناس المحافظة على ذواتهم الخاصة، يتحتم عليهم البحث عن السلام، وان يدافعوا عن انفسهم ضد اولئك الذين لا يمكن الحصول على السلام منهم، وتنتجه بقية القوانين الطبيعية الى تأسيس شروط السلام. ويكون المجتمع المدني عن طريق العقد الاجتماعي الذي يلزم فيه كل واحد من الجمهور نفسه، اي عن طريق عقد مع كل واحد مع الآخرين، ان لا يقاوم اوامر ذلك الشخص، او المجلس الذي يعترفون انه صاحب سيادة. ان كل شخص لا يتعاقد الا بقصد ما هو

^٣ توماس هوبر، المصدر السابق، ص ١٥١ .

^٤ مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٨٠ .

خير بالنسبة له، وفضلاً عن ذلك بقصد ضمان حفظ حياته.^{٤٥} فالامر يتعلق بعقود ومواثيق مبرمة بين البشر الطبيعيين فيما بينهم، وذلك لمصلحة طرف ثالث لم يتعهد من جهته، بأي التزام، ويعتبر قانونياً (الشخص الوحيد) الذي يتحد فيه جمهورهم. اي كل واحد سينتقل حقه الكلي والمطلق على كل شيء (للشخص الوحيد) لكي يمتلك هو فقط اراده مطلقة، وان كل واحد سيخضع مقدماً ارادته ورأيه لارادة ورأي السيد، الذي تم تكوينه بواسطة هذا العقد بين الأفراد، واكد على ان البشر الطبيعيين، يفرض على حريثم هذه القيود الازمة للحياة في المجتمع المدني والدولة، بسبب رضوخهم بتوفير وسائل بقائهم وحياتهم بشكل اكثر سعادة. عن طريق تخليص انفسهم من بوس حالة الحرب التي تنجم عن رغباتهم الطبيعية، وعن عدم وجود (سلطة مرئية) تعمل على دفعهم لتنفيذ اتفاقياتهم. ان السلطة المرئية هي السيف، والمواثيق لا تشكل بدون سيف. ان هؤلاء سينتظرون من السلطة المرئية حماية فعالة لقاء طاعتهم لها. لقد وضع هوبز امام انتظار معاصريه العلاقة المتبادلة بين السيد ورعايه. وان السيد إذا فقد لاي سبب كان قدرته على الحماية، فإن الرعية تعتبر نفسها عملياً في حل من كل واجب بالطاعة والاخلاص له.^{٤٦} انطلق هوبز من مدرسة القانون الطبيعي، وعالج الموضوع بطريقة تغلب عليها النزعة الفردية، فكان يرى ان الدولة المدنية ترتكز على نظرية العقد الارادي الذي ينشأ بين الافراد، ففي نظرة تعتبر الانانية الانسانية في صميم النزعات وهي التي البشر الى التلاقي والاجتماع وليس الحاجة لتبدل الخدمات في المجتمع. وعندما يفتش الانسان عن المجتمع ليعيش فيه فليس بداع الغريزة وانما بداع مصلحته الخاصة. وتتولد المجتمعات نتيجة خوف الناس من بعضهم البعض، وليس نتيجة خير عندهم بالتعاون المتبادل، وذلك بسبب حالة الطبيعة التي سبقت تكوين المجتمع المنظم. ويتوصل الى ان الدولة وحدها هي التي تحمي الافراد وتؤمن الحماية لاموالمهم وأشخاصهم بموجب قوانين، الامر الذي لا يتوافر في الطبيعة. إذن العقد انتج الدولة من اجل تأمين السلام، لذا يتقييد الانسان بواجبات لقاء تأمين حقوقه. لكن هذا الاتفاق بشكله البدائي البسيط لا يكفي لقيام الدولة، بل

^{٤٥} ليوشرواوس وجوزيف كروبس، المصدر السابق، ص ٥٨٢ .

^{٤٦} جان حاك شفاللية، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٢٧ .

لابد للبشر ان يتحدوا وان يتبعدوا عن العيش المنعزل، وعليهم ان يتخلوا عن قوتهم، لأنهم في ظل الدولة لا يحتاجون اليها. وهكذا تنشأ سلطة الدولة على اancaض سلطة الافراد وقوتهم. وستكون امام عقد يؤدي الى نشوء المجتمعات، وعقد يتخلى فيه البشر عن سلطانهم لمن يولونه السلطة عليهم. لكن هوبرز يرى ان هناك عقداً واحداً. فالناس لا يتعاقدون مع الحاكم انما بينهم فقط، ويبقى الحاكم خارج العقد وليس طرفاً فيه، لا يلتزم بأي تعهدات (تأسيس سلطة مطلقة استناداً الى فكرة العقد).^{٤٧} وبعبارة اخرى ان المجتمع لم يتم الاولى ثم صاحب السيادة ثانياً. بل انهما اقيما في آن واحد، ولا يمكن التفرق بينهما. فالمجتمع قبل تعيين صاحب السيادة لم يكن سوى جمهرة من الناس لا نظام عندهم ولا قانون يسري عليهم، وانما تكون فقط حين تعاون الناس فيما بينهم على ان يختاروا رئيساً على تمثل فيه ارادتهم وتتوحد رغباتهم. هذه هي نشأة المجتمع المدني والدولة عند هوبرز.^{٤٨} ويبدو الوحدة تتحقق عن طريق الرضا، والارادات الكثيرة التي تتفق في موضوع واحد، هو الصالح العام، لا تكفي لأن تربط الناس معاً. لأن المجتمع السياسي (الدولة) يتطلب وحدة حقيقة (اتحاداً). وما يقوله عن شكل العقد المتبادل، هو تنازل الفرد للاغلبية، من حيث اتفاق كل فرد مع الافراد الاخرين على صناعة مجتمع واحد وحكومة واحدة. فأنهم سيتعاونوا على خلق جسم سياسي واحد، للاغلبية فيه حق الفعل. وفي ذلك الاتفاق على صناعة جسم سياسي خاضع لحكومة واحدة يضع الفرد نفسه بمقتضى الالتزام بكل فرد في المجتمع، ويُخضع لقرار الاغلبية وما تحدده. لذلك كل من يخرج من حالة الطبيعة داخلاً في المجتمع يجب ان يفهم بأنه تنازل عن كل قوته لاهداف وغايات من اجلها اتحد وتوحد في المجتمع مع الاخرين لتشكيل الدولة.^{٤٩}

^{٤٧} مارسيل بريلو وجورج ليسكيه، تاريخ الافكار السياسية، الاهلية للنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٠٧ .

^{٤٨} محمد عبدالعزيز نصر، المصدر السابق، ص ٧٢ .

^{٤٩} فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبرز وجون لوك، مكتبة مدبوبي، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٣١ .

المطلب الثاني

تطبيل الحكم

اولاً: أشكال الحكم والسيادة

ان اشكال الحكم تعود الى مكمن السيادة. وحسب رأيه، ليس هناك اشكال مشوهة من الحكم، وإنما نفور الناس وكر هم للخضوع لسلطة ما يقودهم إلى وصفها بالطغيان أو حكم الأقلية... الخ، وعندما يحبون سلطة ما يصفونها بالملكية أو الديمocrاطية... الخ، لتحديد شكل الحكم يجب البحث عن صاحب السيادة وفي أي نوع من الحكومات يوجد من هو صاحب سيادة، لذا فهو لا يؤمن بوجود حكم مختلط ولا يؤمن بنظام حكم محدود أو مقيد، لأن السيادة مطلقة لا تقبل الانقسام أو التجزئة.^{٠٠} لذا يرى ان النظام الملكي هو أصلح الانظمة، لأن كل ما يؤخذ على الملكي قائم في غيره من النظم، وخاصة في الديمocratie، فلنـ كـانـ لـلـملـوكـ مـقـرـبـونـ ذـوـوـ حـظـوةـ، فـأـنـ ذـوـيـ الـحـظـوةـ فـيـ الـدـيمـوـرـاـطـيـةـ أـكـبـرـ عـدـدـاـ، وـاعـظـمـ خـطـرـاـ. فـضـلـاـ عـمـاـ لـلـمـلـكـيـةـ مـنـ مـزـاـيـاـ تـنـفـرـدـ بـهـاـ.^{٠١} لقد ادرك مدى القوة التي يستطيع ان يضيفها على السيادة المطلقة اذا ما اقامها على اساس من العقد. ويرى انه قبل ان يعقد العقد الذي انتبعت عنه الدولة، كان لابد ان يكون قد وجد شكل من اشكال الهيئة الموسعة لتكون الجهة المؤهلة الوحيدة لتقدير نقل الحقوق الطبيعية، والذي بدلاته فقط كان ينبغي ان ينظر الى القرار الذي اتخاذ بأكثرية الاصوات باعتباره التعبير الحاسم عن إرادات الافراد في هذه الهيئة.^{٠٢}

وانطلق من حقيقة قانونية مؤداها، ان الفرد وحده هو الذي يملك الحقوق ويستطيع ان يتصرف بها. ولكن منذ ان يتم انخراط الافراد في المجتمع السياسي (الدولة) فإن حقوقهم سوف تقل اذا لم تختلف، ومثله التصرف بها، اذ ان فرداً ما سيعمل باسم هذا المجتمع كله باعتباره وكيله المفوض او ممثله. واما لم يوجد مثل

^{٠٠} موسى ابراهيم، المصدر السابق، ص ٩٥ .

^{٠١} محمد طه بدوي، المصدر السابق، ص ٥ .

^{٠٢} عبدالرضا الطحان، المصدر السابق، ص ١٢١ .

هذا الوكيل فسوف لن يكون للمجتمع السياسي وجود فعلي، وإنما سيكون مجرد جمع في ظله كل واحد يقرر بطريقه الخاصة. لذلك نرى أن هوبر يؤكد بأن المجتمع مجرد خرافة، إذ أنه لا يعني إلا الحاكم، فإذا لم يكن هناك حاكم، فسوف لن يكون هنالك مجتمع، وهذا يصدق بشكل خاص بالنسبة للدولة. إن هوبر لم يميز ما بين المجتمع والدولة، وإن أية تفرقة بينهما مجرد خلط، وهذا يرى الامر نفسه على أية تفرقة بين الدولة وحكومتها. فإذا لم تكن هناك حكومة ظاهرة فلن تكون هناك دولة ولا مجتمع، وسيكون هناك حشد من الناس، وينتتج عن ذلك أيضاً، إن أية تفرقة بين القانون والأخلاق خلط، ذلك أن ليس للمجتمع سوى صوت واحد يتكلم به وارادة واحدة يستطيع فرضها، تلك هي ارادة الحاكم الذي يجعله مجتمعاً. وهذه النظرية عن الولايات المتحدة تكمن أيضاً في جذور مذهب الحكم المطلق عند هوبر فعنه ليس ثمة خيار إلا بين السلطة المطلقة والفوضى الكاملة، بين حاكم قادر وعدم وجود مجتمع. ذلك أنه لا وجود لكيان اجتماعي إلا عن طريق السلطات التي ينشأها، وليس لاعضائه حقوق إلا بطريق التقويض، ومن ثم يجب أن تتركز في الحاكم كل السلطة الاجتماعية. والقوانين والأخلاق هي ارادته، وسلطانه غير محدود أو لا تحد منه سوى قدرته وذلك لسبب هو أنه لا وجود لسلطان آخر إلا بأذنه. وأوضح أيضاً أن السيادة لا تقبل الانقسام والتحويل، ذلك أنه إما أن يكون سلطانه معترفاً به وتوجد دولة، أو لا يكون معترفاً به وتوجد فوضى. وجميع سلطات الحكم الضرورية كامنة في الحاكم، مثل التشريع وإقامة العدل واستخدام القوة وتنظيم هيئات حكم الأدنى مرتبة.^{٥٣}

ثانياً: القانون والحقوق الفردية

يرى هوبر، مهما تكن حقيقة العقد، فإن الذي يتربt عليه هو ان صاحب السيادة سيمسك (بسيف العدل) و(سيف الحرب). ولكن في تملكه لهذين السيفين ينبغي وجود صاحب سيادة واحد. انه الذراع التي تضرب والرأس الذي يقرر. ان حق السيف يمنح في الواقع صاحب السيادة القدرة على استخدام القوة التي تحت تصرفه، وذلك طبقاً لرغبته دون ان يقدم حساباً أمام أي احد. وبمقدور من يمسك

^{٥٣} توماس هوبر، المصدر السابق، ص ١٩٣.

بالسيف ان يقرر متى يشاء استخدام هذه القوة. وإذا ما وجد من يقرر الى جانب من ينفذ فانه سيكون من الوهم الكلام عن السيادة. وصاحب لسيادة هو الذي يحدد ما هو لي وما هو لك، ما هو عادل وما هو غير عادل، وما هو شر وما هو خير.^٤ ومن صفات السيادة المطلقة التي يتمتع بها الحاكم، هي القدرة على إصدار القانون ونقضه. فالسيد المطلق هو صاحب السلطة التشريعية ولا يمكن اصدار قانون عند هوبز لا يتعدى اصدار الامر من قبل الحاكم الذي يتمتع بالسيادة المطلقة في الدولة. فالقانون المدني بمعناه الصحيح ليس سوى الامر الذي يصدره صاحب السلطة لتنفيذها من قبل رعاياه. وبذلك لا يكون القانون بالنسبة لكل فرد من افراد الرعية سوى تلك القواعد التي يضعها الحاكم صاحب السيادة ويحدد فيها ما هو خير وعدل فيأمر بها، وما هو شر وظلم فيحظره.^٥

لقد ميز بين القانون الطبيعي والقانون المدني، فاعتبر الأول هو ما يملنه العقل، اما الثاني فهو الذي تقف وراءه قوة تعمل على تنفيذه. فقانون الطبيعة هو قانون مجازي، اما جوهر القانون المدني هو تضمنه جانب الامر والحقيقة ان السلطة التي تتولى التنفيذ هي التي تجعل الامر ملزما، فالقانون هو قانون من يملك السلطة. اما بالنسبة للعرف، ان استمراره يعود الى اقرار الحاكم ضمنيا به، ولا يصبح له قوة القانون الا اذا امر به صاحب السلطة.^٦ وبهذا الصدد يقول "القانون المدني، والقانون الطبيعي ليسا بصنفين مختلفين، وإنما هما بالآخر، جزءان مختلفان للقانون، جزء مكتوب يدعى قانون مدني، وجزء آخر غير مكتوب يدعى قانون طبيعي. ولكن الحق الطبيعي اي الحرية الطبيعية لالإنسان من الممكن ان تضيق او تقلل بموجب القانون المدني. بكلمة اخرى ان المشرع لا يملك غاية اخرى الا وضع تقييدات من هذا القبيل بدونها لا يمكن ان يقوم اي سلام. والقانون لم يوضع في العالم لغرض آخر غير تحديد الحرية الطبيعية الخاصة بالافراد، وذلك ليس فقط لأن لا يضر احدهم الاخر، وإنما كذلك لضمان تعاونهم فيما بينهم

^٤ عبدالرضا الطعان، المصدر السابق، ص ١٢٦ .

^٥ مهدى حفظ، المصدر السابق، ص ٨٤ .

^٦ موسى ابراهيم، المصدر السابق، ص ٩٦ .

واتحادهم ضد العدو المشترك".^{٥٧} كما أكد على ان الحقوق الطبيعية قد توارت بتنازل الافراد عنها بموجب العقد الاجتماعي لصالح صاحب السيادة، وبالتالي فإن الحقوق التي يتمتع بها الافراد هي الحقوق التي يقرها صاحب السيادة بارادته، وخارج هذه الارادة لا توجد هناك حقوق يستطيع الافراد التمسك بها. فحق الملكية، وهو من اهم الحقوق المدنية، لا يأتي الا عن الدولة، فقبل ان تنشأ الدولة كان كل شيء يعود الى الجميع، ولكن مع نشوئها تتغير الحال، وان الملكية نشأت مع نشوء الدولة، واصبح لكل واحد ما يمكن التمسك به، ولكن باسم الدولة وعن طريقها، فالدولة هي التي تؤسس الملكية، وكل اضرار بالدولة هو اضرار بالملكية.^{٥٨}

وأكد هوبرز ان تنظيم الملكية مظهر من مظاهر ممارسة السيادة الكاملة من قبل الحاكم، فقبل ان يكون هناك سلطان مشترك وسيادة، لم يكن احد يستطيع ان يتمتع بأي شيء في حوزته بشكل آمن، ذلك لأن كل فرد يتمتع بالحق الطبيعي المتساوي لحقوق الاخرين في كل شيء، اما بعد نشوء المجتمع المدني، يصبح من السهل توزيع الاملاك على الافراد بموجب القوانين الصادرة من الحاكم. فالقانون يسمح لفرد ان يعرف ما له من حقوق وان يتمتع ويتصرف بها بلا خوف او قلق.^{٥٩} واكد على وجوب وضع كل العلوم تحت وصاية الدولة. بسبب ما تقتضيه من تسبيبات عقلانية انسانية، قد تكون صالحة وقد تكون خاطئة، و اذا كانت خاطئة تسبب الاضطراب بين افراد الشعب، ولذلك من الضروري ان يوجد من يضع حدأً لذلك، كي لا يؤدي الى تهديد السلام العام. ومن هنا يأتي الدور الواسع للدولة في ميدان الثقافة والتربية. إن تنازل لم يشمل الحقوق السياسية فقط، بل شمل الكثير من الحقوق المدنية، حق الملكية وحرية التفكير، كل ذلك مقابل السلام والدفاع عن النفس. كما اقتنع بان الانسان يتمتع بالحرية في حدود التي لا توجد فيها قوانين، وعليه فالحرية هي (سكت القانون) على حد تعبيره. غير ان الحرية بهذا المعنى لا وجود لها، وذلك بسبب افتقاد الانسان لحرية الارادة. ولذلك يجب ان لا نندهش من قول هوبرز "ان الحرية تتوافق مع ارادة المتواشين اكثر مما تتوافق مع ارادة

^{٥٧} عبدالرضا الطعان، المصدر السابق، ص ١٢٧ .

^{٥٨} توماس هوبرز، المصدر السابق، ص ٢٦٩-٢٧٠ .

^{٥٩} مهدى محفوظ، المصدر السابق، ص ٨٥ .

الناس. ان الارادة، والرغبة، ما هما الا شيء واحد منظور اليه من جوانب مختلفة". ان الحرية في نظره قد تقييد معنى غياب عوائق الحركة. فالمياه تتحدر من الثل بالضرورة عندما ينعدم وجود العوائق التي تحول دون هذا الانحدار، في هذه الحالة تتمتع المياه بالحرية. كذلك الحال بالنسبة للانسان فهو يتمتع بالحرية عندما لا يوجد عائق يمنع حركته. ان حالة الطبيعية هي الحالة التي تسبب انعدام الحرية بسبب حالة الاحتراط التي شكلت عائق امام حركة الإنسان. الانتقال الى حالة المجتمع المدني، تقرن بتحقيق الحرية، لأنها تقرن وجود المجتمع المدني بوجود الدولة او صاحب السيادة الذي يعمل على إزالة عوائق الحركة بقضاءائه على الاحتراط عن طريق القوانين التي يضعها ومن هنا تصبح المقوله القائلة بأن القوانين الوضعية هي تعبر عن الحرية، هذا اذا لم تكون اداتها الرئيسة.^{٦٠} ويمكن القول ان هوبيز وجد بأن دائرة حرية التصرف قد تضيق مع وجود الدولة بأعتبارها نشاطاً خارجياً. اما على مستوى النشاط الداخلي فأنها قد تضيق من اجل تحقيق نموذج اخر من الحرية يتتمثل بغياب عوائق الحركة. اما حرية الارادة، اي الحرية بمعناها العام، فهي موضع استهجان عنده، ولهذا السبب وجه اللائمة على الفلاسفة القدماء الذين مجدوا الحرية، وبحسب رأيه، انهم افسدوا الناس وقدروا بهم الى استحسان الاضطرابات بإسم الحرية.

ثالثاً: الدين والكنيسة

يرى ان هناك مرضًا خطيراً للغاية، يترجم ضرره العميق بتناقض وتعارض السلطة المدنية او الزمنية، والسلطة الروحية. لأن كل فرد من الرعية سيكون لديه سيدان، كل منهما يريد ان تطاع أوامرها مثل القوانين. وبهذا وجد إن كلتا السلطتين وجنتا في العالم لكي يخطئ الناس في تحديد سيدهم الشرعي.^{٦١} لقد بات الكتاب المقدس منذ النهضة موضوعاً لفقه اللغة والنقد النصي، اي موضوع معرفة طبيعية، هذا اذا لم يكن قابلاً كلياً للاختزال الى تأكيدات العقل، كما بينت الأزمات الدينية والسياسية كفایة، منذ حركة الإصلاح الديني في أوروبا خطر انقسام

^{٦٠} عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣٣ .

^{٦١} جان جاك شفاليه، تاريخ الفكر السياسي، المصدر السابق، ص ٣٣٤ .

السلطات، هذا الانقسام الذي يولد الفوضى وغياب الأمن والموت. ان المسألة الشائكة في عصر هوبر، هي مسألة تعدد الينابيع. ان ارتتجاجات الانسانية، فالاصلاح الديني، والهزات السياسية المرتبطة بها قد حفزت بروز نزاعات محتملة بين الكتاب المقدس، والترااث والعقل والالهام الفردي، وهناك ثمة سؤال يطرح نفسه، حين يكون مقطع توراتي غامضاً، من يفسره؟ فإذا كان في وسع كل واحد ان يفعل ذلك، سنكون ازاء تعدد القراءات وكيف يتم الاختيار في ما بينها؟ هل سيتم بالاسترجاد بالعقل؟ او سيتم القرار بأن احدى هذه القراءات أصوب من غيرها؟ او من حق كل واحد (كما يقول هوبر) ان يؤسس بدعته الخاصة، المترافق حول تفسيره؟ يقول البعض ان هذه الامكانية الاخيرة تقود بسرعة الى الحرب الاهلية، او على الاقل الفوضى الدائمة. ويرى هوبر، ما ان يعتقد احد المؤمنين ان في وسعه ان يجد في توراته تبريراً لعدم دفع الضرائب المتوجبة عليه، ولعصيان الدولة أو حمل السلاح لبناء دولة اخرى (وان يقنع بذلك قراء آخرين) ما ان يستطيع اقناع نفسه بان خلاصه مرتبط بهذه القراءة، فإن مسألة الينابيع (المصادر) التي نطلع بواسطتها على الكلام الالهي ستؤدي الى مشكلة كبيرة في كل لاهوت وكل سياسة. وبذلك يناقش هوبر ويحاول ايجاد حل معرفي وسياسي لكيفية التوفيق في معرفة موحدة بين المصادر المختلفة التي تزعزع كشف كلام لنا، اي تحليل يفضي الى التمييز بين الخطاب المنسوب مباشرة الى الله بالذات، والخطاب الذي يدور حول الله (تعاليم الدين).^{٦٢} وفي هذه المسألة يخصص هوبر فصولاً مطولة من كتابه (الليفياثان) لمناقشتها. حيث تطرق لمناقشة نصوص توراتية، ومسألة النبوة والوحى، والكلام، ليصل الى مملكة المسيح والكنيسة وسلطانها ليصل الى مسألة قانونية سلطة الكنيسة؟ ومن يملك سلطة تفسير الكتاب المقدس؟ ومن له الحق في تحديد قانونه الديني ويستطرد هوبر في عرض المسالة حسب منهجه، ويتسائل "هل الملوك المسيحيون والجمعيات ذات السيادة في في الجمهوريات المسيحية السلطة المطلقة في ارضهم، وهل هم موضوعون تحت سلطان من دون وسيط، او انهم يخضعون لنائب واحد للمسيح اقامته الكنيسة الجامعة لمحاكمتهم، وادانتهم وخلعهم واعدامهم، حسبما يقدر هذا الاخير مفیدا او ضروريا للخير المشترك؟".

^{٦٢} بير فرانسوا مورو، المصدر السابق، ص ٨١-٨٤.

وكان جواب هوبز: "ان البابا او اي مجمع او سلطة فوق القوميات" لا يمكنه ان يمتلك حقوقا كهذه من دون حberman الاسياد الاعلين سلطتهم وتحويلهم بذلك الى مرتبة الرعايا.^{٦٣} الى ان تصل نظرية هوبز بعملية اخضاع الكنيسة للسلطة المدنية الى نهايتها. فالنسبة الى رجل مثله يؤمن بالmadia، تصبح المسائل الروحية وحي من الخيال، لكن هو لا ينكرها ويقول "ذلك انه بخفايا ديننا كما هو الشأن بالنسبة الى اقراص الدواء للمرضى التي اذا ابتلعت بكاملها كانت لها فضيلة الشفاء، ولكنها اذا مضفت فالغالب ان تلفظ ثانية دون ان يكون لها تأثير". وعلى ذلك فالكنيسة عنده مؤسسة فحسب، وعلى غرار أية مؤسسة يجب ان يكون لها رأس، والرأس هو الحاكم.^{٦٤} فالكنيسة تتكون من مجموع المسيحيين المؤمنين والمحتملين مع بعضهم البعض في شخص سيد يخضعون له، ويجتمعون نزواً عن اوامرها، وبما ان هؤلاء المسيحيين هم الافراد الذين ي构成ون الدولة، فلا يمكن ان يكون لهم في نفس الوقت سلطة روحية وسلطة زمانية. فالدولة والكنيسة هما شيء واحد، اي جهاز واحد، إرادته هي إرادة الحاكم السيد.^{٦٥}

اذ يرى هوبز، لابد ان يكون لكل مسيحي حق في تفسير القوانين التي يتضمنها الكتاب المقدس، فيفسر تلك القوانين وفق ما يهديه اليه عقله. وستكون نتيجة حتمية لذلك هي ان تتعدد القوانين المسيحية بقدر عدد الذين يدعون المسيحية، وهو شيء يؤدي الى الفوضى. ونظريته تفترض ان حق كل فرد في ذلك التفسير، وهو مظهر من مظاهر الحق المطلق للانسان في حالة الطبيعة، لكنه انتقل مع غيره من الحقوق بمقتضى العقد الى الشخص الاصطناعي (دولة) في شخص صاحب السيادة. وهكذا يصبح صاحب السيادة بمقتضى العقد هو ارادة الدولة وارادة الكنيسة، وهكذا تقلب مملكة السماء بفضل العقد الى مملكة مدنية ذات سلطة واحدة هي سلطة صاحب السيادة.^{٦٦} وللاحتفاظ بالسيادة كاملة، يجب ان لا تشارك اية سلطة كانت سيادة الحاكم المطلقة. لذا يجب خضوع الكنيسة وسلطتها

^{٦٣} المصدر نفسه، ص ٩١-٩٧.

^{٦٤} جورج ساين، المصدر السابق، ص ٦٤.

^{٦٥} مهدى محفوظ، المصدر السابق، ص ٨٥.

^{٦٦} محمد طه بدوى، المصدر السابق، ص ٦٢.

للدولة لأنها لا تمتلك (القوة على العقاب على اي شخص لا يؤمن بها، لكن السلطة المدنية لها الحق في العقاب واستخدام القوة، اذا انحرفت الرعية عن القانون)، كما انه يرى ضرورة طاعة الحاكم دون الكنيسة، ان في الخروج عن الحاكم يكون ضرره على جميع الافراد، في حين خروج الشخص عن الكنيسة لا يحدث ضررا على المجموع.^{٦٧}

^{٦٧} اسماويل زروخي، المصدر السابق، ص ١٩٨.

الخاتمة

بحث هوبز في ايجاد علاج شافٍ للبشر يتلائم وطبيعتهم، ويتكفل بالقضاء على اسباب الفرقة والانقسام والصراع، وبالتالي يضمن العيش بسلام واطمئنان عن طريق تقديمها لمنهج علمي مبني على برهنة الاشياء ليقنع البشر بأنه السبيل الافضل والوحيد لتحقيق ما يسعون اليه. كانت انطلاقته متأثرة بالوضع العام لعصره الذي تطورت فيه الكثير من العلوم ولاسيما الطبيعية منها، وسيطر فيه مبدأ السببية أو العلية، وكان المبدأ العام الذي انطلق منه هو دمج علم النفس بالسياسة والعلوم الطبيعية، وذلك لمعرفة العلل والاسباب التي تؤدي الى استتباط النتائج والتي بواسطتها يمكننا التنبؤ بما سيحدث من نتائج. لقد كان مادياً، ويرى ان كل ما هو موجود هو مادة، وكل ما يتغير هو حركة، والمبدأ الاول والاساس النهائي لكل شيء هو المادة والحركة او المادة التي هي في حركة. حتى العمليات الفعلية هي ايضاً حركات في ادمعتنا ولقلوبنا وسائر اعضائنا. والدولة وكل النظم الانسانية هي تركيبات من حركات وكل حادث يجري في الكون هو حركة. ويرى ان استخدام الانسان لعقله وتفكيره في الرغبات التي ستراوده في المستقبل، يتطلب منه معرفة مدى قدرته على تحقيق تلك الرغبات، حيث ان كل تصور للمستقبل هو تصور لقوة قادرة على تحقيق شيء ما، واهم الوسائل التي تمكن الانسان من الحصول على ما يرغب فيه هي القوة. هذه المسألة هي احد الاركان الاساسية في نظريته بخصوص تكوين الدولة واضفاء عليها جانب القوة، من حيث ان قوة الدولة هي التي تتضمن حدأً وتوقف الرغبة لدى البشر للاستزادة من القوة، كما يمكن الاستفادة من قوة الدولة لتحقيق رغباتهم والاستمرار في حركاتهم الحيوية. اي ان اضفاء الطابع المؤسس وجود القانون ورمز للسيادة والحاكم الضامن لتحقيق العيش الرغيد، هو الكفيل بالوقوف ضد شرور البشر وانانيتهم واستمرارهم في الحصول على المزيد من القوة. لذلك جاءت مقولته "ان الدولة شر لا بد منه والملكية المطلقة شر لا بد منها". ان فلسفة السياسية بنيان رصين لا يتحمل المقارنة، واضحة المعالم في حججها المنطقية واتساقها والمشاهدة السياسية الواقعية. لانه بحث في الدوافع الفعلية التي تحرك الناس في الحياة المدنية، وتوصى

من خلال اسلوب منهجي الى ان مبدأ المنفعة هو ذلك المحرك الرئيس للبشر. هذه هي كانت فردية هوبر، والتي مثلت العنصر الحديث في عصره من حيث الوضوح الذي تناول فيه مبدأ المنفعة. بعده بقرنين بدأ المصلحة الذاتية في نظر معظم المفكرين دافعاً أشد وضوحاً، وبدت المصلحة الذاتية المستترة علاجاً اجتماعياً أكثر قابلية للاستخدام في أي شكل من اشكال العمل الجماعي، وسلطنة الحاكم المطلقة، كانت المكملاً الضروري لفرديته. ان الحاكم والمحكومين كل منهم تحركه مصالحه الخاصة. ليس هناك مكان وسط بين جموع البشر كحشد من الكائنات المنفصلة، وبين الدولة كقوة خارجية تحافظ على تماسكها بصورة معرضة للتهديد، وذلك عن طريق العقوبات التي تكمل الدوافع الفردية. وتخفي كل انواع التجمعات الوسيطة التي تشكل تهديداً لسلطنة الدولة. هذه تشكل نظرية طبيعية في عصر شهد تحطم عدد كبير من المؤسسات التقليدية ومؤسسات الحياة الاقتصادية والدينية. وشهد ذلك العصر ظهور دول قوية اصبح نشاطها المميز وضع القوانين وزيادة السلطة والاعتراف بالمصلحة الذاتية على انها الدافع المسيطر في الحياة. كل هذه الامور جعلها هوبر مقدمات لمذهبة وتابعها بمنطق لا يرحم، فكانت المقياس الصحيح لفراسته الفلسفية وعظمته كمفكر سياسي. ان المنفعة التي قدمها من خلال القوانين الطبيعية التي أوردها، وكل الواجبات الاجتماعية والسياسية، او الالتزامات المستمدة من حق الطبيعة(حق الفرد في المحافظة على ذاته). والى الحد الذي ترى به الليبرالية الحديثة ان كل الالتزامات الاجتماعية والسياسية مستمدة من الحقوق الفردية للانسان، ويكون في خدمتها. فانه قد ينظر اليه على انه مؤسس الليبرالية الحديثة.

قائمة المصادر:

١. ارنست بلوخ، فلسفة عصر النهضة، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠.
٢. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر، القاهرة، (دب).
٣. بيير فرانسوا مورو، هوبيز (فلسفة، علم، دين) ، ت: اسامه الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت، ٢٠٠٧.
٤. توماس هوبيز، الليفياثان، ترجمة ديانا حرب وبشري صعب، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.
٥. جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ت: على مقلد، دار العالمية، بيروت، ١٩٨٣.
٦. جان جاك شوفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى، ت: الياس مرقص، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٩.
٧. جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، ت: محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩١.
٨. جلال يحيى، معلمات التاريخ الحديث، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦.
٩. جماعة من الاساتذة السوفيت، موجز تاريخ الفلسفة، ترجمة: توفيق سلوم، دار فارابي، بيروت، ١٩٨٩.
١٠. جورج سباین، تطور الفكر السياسي، ج ٣، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، ١٩٧١.
١١. روبرت.ر. بالمر، تاريخ العالم الحديث، ج ١، ت: محمود حسين الامين، مؤسسة فرانكلين، بغداد-نيويورك، ١٩٦٤.
١٢. عبد الرحيم عبد الرحمن، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، ط ٣، (بلا)، ١٩٨٦.
١٣. عبد الرضا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠.

١٤. عبد المنعم الحنفي، موسوعة الفلسفة والفلسفه، ج ٢، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
١٥. عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج ٢، مؤسسة ذو القربي، ايران، ٢٠٠٦.
١٦. فريال حسن خليفه، المجتمع المدني عند توماس هوبيز وجون لوک، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٧. ليوشتراوس وجوزيف كروبس، تاريخ الفلسفة السياسية، ج ١، ت: محمود سيد احمد، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٨. مارسيل بريلو وجورج ليسكييه، تاريخ الافكار السياسية، الاهلية للنشر، بيروت، ١٩٩٣.
١٩. محمد طه بدوي، امهات الافكار السياسية الحديثة وصداها في نظم الحكم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨.
٢٠. محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.
٢١. محمد محمد صالح، تاريخ اروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٨١.
٢٢. مهدي محفوظ اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، المؤسسة الجماعية ، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٧ .
٢٣. الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة فؤاد كامل وآخرون، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣ .
٢٤. موسى ابراهيم، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، ١٩٩٤ .
٢٥. نبيل عبد الحميد عبدالجبار، توماس هوبيز ومذهبة في الاخلاق والسياسة، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٧ .

Abstract

Europe experienced in the first decades of the seventeenth century, a gradual process of liberalization of political philosophy from the link theology, and imparted the secular character of intellectual interests. The idea times normal again, an idea hypothetical objective confirmation of the freedom and equality of individuals and the return of power to the origin of my people, and has taken this idea two directions, the direction optimistic, which stems from the era of natural RPR simplicity and virtue, and the man was living in happiness, and that the State spent on these happiness. While the pessimistic direction, is considered to be the life of the jungle is that prevailed in the society and the natural state formation spent on these disadvantages finding Laws governing the lives of individuals. Then came the idea of the contract, which is an extension of the idea of natural age, to explain the phenomenon of the state and its authority. Hobbs came his theory in the social contract, adding a new contribution in political thought. In book (Alliviathan) the body of his political ideas in the state that protects the vulnerable from attack mighty and intermediary organizations. The research hypothesis came that Hobbes bearer individual and Alatalaqah, but defended his absolute rule system based on the theory of natural law and the social contract and not on the theory of divine right. As this study was to clarify the philosophical and intellectual construction of Hobbes, in the interpretation of contract theory and how to set up absolute rule on the basis of the benefit of individuals indicating the logical sequence for his theory that rely on causality and the analytical method and the conclusions reached by the final.